

من أجل خلق مناخ ديمقراطي ... وحراك سياسي مجتمعي ...

إن تسارع العولمة، والبحث عن الهوية الذي يحث عليه هذا التسارع، قاد المجتمعات للبحث عن توطئة سياسية واجتماعية وثقافية تكون قادرة على أن تأخذ على عاتقها تحقيق وجهة النظر هذه، إذ تبذل جهود من أجل تحرير ما يمكن أن نسميه هنا مجال الوعي بين الإطار الوطني أو القومي الضيق، والإطار العالمي الواسع جداً.

ويبدو هذا السعي في نظر البعض مستحيلاً لحد ما، في الوقت الذي تتابع فيه العولمة انتشارها. فقليلة هي العصور التي شهدت كعصرنا، بالوتيرة نفسها، وبالتراكيب الوثيقة، هذا القدر الوفير من الثورات العلمية في مجالات التقانة والمعلوماتية، وما أثرت به على السياسة والفكر الاجتماعي، وقد ازدادت المعارف من كل نوع، مما أدى إلى إعادة النظر أيضاً في العلاقات الدولية، في المجالات المختلفة، العسكرية والاقتصادية إلى درجة جرت فيها بعض المراجعات للممارسات في مختلف الميادين. وما كان بالأمر من اهتمامات الفلسفة أو حتى التاريخ أصبحت لها انعكاسات جديدة على الاقتصاد وعلم السياسة.

ويرى بعض المهتمين بالشؤون الدولية، أن النظام الدولي الحالي، قد أصبح غير مستقر، فهو مشكل، في الواقع، من وحدات غير ثابتة، وجميعها في تطور، وتغير يتم تحت أنظار العالم، ودون أن يعرف أحد إبراز قوانين له، أو تكون له القدرة على رسم المستقبل. ويدرك المشاهد الفطن، أن العلاقات الدولية، هي في الوقت الحاضر، في حالة من فوضى صاخبة، وتشكل جزر من عدم الاستقرار، لا بل محاولات الانفلات من هيمنة القطب الواحد، أخذت تبرز، وإن ببطء شديد. مع ذلك فإن المراقب اليقظ، يمكن أن يلحظ ذلك في جميع مجالات العلاقات الدولية على الرغم من محاولات السيطرة عليها، أو على الأقل إخفائها عن العلن مؤقتاً.

وفي هذا السياق تشهد سوريا ومنذ فترة وضعاً من عدم الاستقرار والتوتر سواء من ناحية الضغوطات الدولية التي تمارس عليها، أو لمتطلبات واستحقاقات المرحلة الحالية والمستقبلية، وخاصة في أعقاب المؤتمر القطري

الأخير لحزب البعث والذي أخذ منحى باتجاه التشديد على الحريات العامة وعلى نشاط الأحزاب والقوى الوطنية في البلاد وهي خطوة خطيرة، في الوقت الذي تواجهه البلاد تحديات جمة وضاغطة تفرض حلولاً واستحقاقات عاجلة لتقوية الجبهة الداخلية في مواجهتها كإصدار قوانين عصرية تسمح للأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها بحرية وتسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائها بحرية دون خوف أو إقصاء بغض النظر عن مواقفهم وانتماءاتهم، وإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وإطلاق سراح سجناء الرأي، نحو تأسيس لمرحلة جديدة فاعلة تثبت التعددية السياسية الحقيقية وتضمن سهولة التداول السلمي للسلطة، وعلى أن يكون الحكم الفصل لصناديق الاقتراع.

وفي الجانب الكردي، لا يلوح أي توجه نحو معالجة الحالة الكردية، بل بالعكس بدت مؤشرات ودلائل التضييق على الوضع الكردي باستعداد الأوساط الشوفينية في السلطة وبعض الرموز العشائرية، لإثارة وتأجيج النعرات القومية والدينية والطائفية بين العرب والكرديين والأرمن وغيرهم... لصراف الجماهير عن الحالة السياسية المزرية وكبح جماحها عن العمل معاً من أجل بناء حياة سياسية ديمقراطية متطورة وفاعلة.

وهذا ما يتطلب جهداً مشتركاً من كافة المعنيين، وخاصة من قبل المثقفين الديمقراطيين العرب، لكسر العقليّة الشمولية وإنكار الآخر وشطب دوره من دائرة الوجود إيذاناً لفهم المختلف والتحاور معه واحترام خصوصيته ووجوده الإنساني، والبحث عن حلول واقعية، على أرضية التعدد والتباين وقبول الآخر قومياً وثقافياً.

من هنا، تأتي الأهمية الخاصة والقصوى لموضوع الانطلاق من وعي وطني فعلي يؤسس لمشاركة جماعية حقة.

إن تحقيق ذلك كله سيعزز من شأن سوريا دولياً وإقليمياً، وسيساهم في خلق مناخ ديمقراطي وحراك سياسي مجتمعي، سيتمتع في ظلّه كل المواطنين دون استثناء بدور فاعل وبمستقبل واعد وبارادة حرة، لأن المجتمعات الديمقراطية هي التي تستطيع الوقوف في وجه التحديات ودحر كافة المخططات التأميرية التي تستهدف الوحدة الوطنية.

إبريل (نيسان) ١٩٦٩ ويلقي الضوء على نطاق الترامات سوريا في ظل القانون الدولي.

وانطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا، وحفاظاً على تماسك ووحدة المجتمع السوري تدعو لجنة التنسيق الوطنية للدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في سورية كل المحبين للوطن سورية إلى اعتصام سلمي في ساحة عبد الرحمن الشهبندر بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ من الساعة الحادية عشرة إلى الساعة الثانية عشرة ظهراً احتجاجاً على الإحصاء الجائر بحقهم عام ١٩٦٢ وتضامناً مع ضحاياه، وسعيًا نحو إنهاء حالة الغبن بحقهم كمواطنين سوريين. لنعمل جميعاً من أجل:

- ١ - إلغاء كافة المشاريع والسياسات الاستثنائية المطبقة بحق الكرد في سورية.
- ٢ - إلغاء الإحصاء الجائر لعام ١٩٦٢ بحق الكرد في سورية وما ترتب عليه من نتائج.
- ٣ - رد الجنسية للمجردين والمحرومين منها في سوريا
- ٤ - لتكن سوريا وطناً لجميع أبناءها.

بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢

لجنة التنسيق الوطنية

للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في سورية

تصريح صحفي

قامت السلطات الأمنية وقوات حفظ النظام باعتراض جموع المعتصمين في ساحة الشهبندر بدمشق ومنعهم من التجمع، وكان الاعتصام السلمي استجابة لنداء لجنة التنسيق الوطنية للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وبمناسبة ذكرى الإحصاء الجائر بحق المواطنين الكرد عام ١٩٦٢ وقام المعتصمون بالتظاهر رغم المواجهة من قبل عناصر الأمن والتعبير عن الإخاء العربي الكردي، وقد استخدمت السلطات والعناصر الأمنية الهراوات والعنف في مواجهة المواطنين الذين كانوا يمارسون حقهم في حرية التعبير والاجتماع مما أدى إلى إصابات جسدية لبعض المواطنين المشاركين وقد اتسم الاعتصام والتظاهر بأسلوب سلمي وحضاري خلافاً لممارسات السلطات.

لجنة التنسيق الوطنية

للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان

دمشق في ٢٠٠٥/١٠/٥

بيان صادر عن لجنة التنسيق الوطنية للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في سورية

إلى الشعب السوري الكريم:

لدى كافة دول العالم مكونات مختلفة لمجتمعاتها، وقلما توجد دولة بحالة من الصفاء العرقي أو الإثني. وإنما التنوع والاختلاف سمة طبيعية لكل المجتمعات البشرية. ولكن هناك فئات من أي مجتمع (وخاصة الحاكمة فيه) تعيش على التناقض والخلافات والصراعات بين المكونات المجتمعية لأن في ذلك ضمان لمصالحها وامتيازاتها. إن المجتمعات التي تعيش باستقرار وسلام هي المجتمعات التي تفر بمبدأ العيش المشترك واحترام التنوع والاختلاف والخصوصية، وبدون ذلك يكون التوتر الدائم والضعف والتخلف وفرص تدخل الأغراب بشؤون الوطن، وأن سياسة التمييز بكل أشكالها سمة من سمات الهمجية والتخلف الحضاري.

إن الكرد في سورية تعرضوا لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية وهم يعانون من التمييز على أساس الهوية منها القيود المفروضة على استخدام اللغة والثقافة الكردية، إضافة إلى ذلك فإن قسماً كبيراً من الأكراد في سوريا قد جردوا من جنسيتهم مما يحرمهم من حقهم الكامل في التعليم والعمل والصحة وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون السوريون، فضلاً عن حرمانهم من الحق في الحصول على الجنسية وجواز السفر. ففي ٢٣ أغسطس (آب) صدر مرسوم تشريعي رقم ٩٣/٩٣ والمطبق بتاريخ ٥ تشرين الأول عام ١٩٦٣ الذي تم بموجبه تجريد ١٢٠ ألف نسمة من المواطنين الكرد من جنسيتهم السورية في حينه، وأن تعدادهم يناهز اليوم ٢٨٠ ألف مواطن كردي.

إن عدداً من التقارير التي أصدرتها منظمات حقوقية دولية بشأن أوضاع الكرد في سوريا تسلط الضوء على هول الانتهاكات التي ترتكب بحق القومية الكردية في سوريا التي تعتبر جزءاً أساسياً من النسيج السوري والتاريخ السوري، ومدى التعارض مع المواد المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) اللذين صادقت عليهما سوريا في ٢١

الحرية للمعتقلين السياسيين في
سجون البلاد البلاد